المسبب في المسبب مطلقا لانه لا تاثير لغير الله تعالى في
الشرعيات وانما اجرى الله تعالى عادته باقتران المسببات
باسبابها كما هو مذهب اهل الحق نصرهم الله تعالى وادام العلم
قال السعد هذه بتكشف بها المذكور لمن قامت به
فالمراد بالعلم في هذا المحل العلم الحادث وعرفه بناء على
انه كسبي يمكن تعريفه لا كما زال الامام من انه بديهي
ولا كما قال بعضهم من انه يعسر علينا تخيل العالم
الا كاشفة عن ماهيته واختار الشارح هذا التعريف
لكونه احسن ما قيل في تعريفه واكشف عن حقيقته
وقوله صفة كالجنس في الشامل لجميع الصفات
وقوله يتكشف بها فصل اخرج به كل صفة لا يتكشف بها
من الصفات النفسانية كالشجاعة وغيرها النفسانية
كالسواد والبياض مثلا وقوله المذكور شامل للموجود
والمعدوم فصل ثان اخرج به السمع والبصر لانه لا يتكشف
بهما الا الموجود والمراد بالمذكور ما يصح ان يذكر او يستحضر
بعبارة والتعبير بما يستحضر بالفعل وما لم يستحضر
بالفعل وما لم يستحضر اصلا يشمل ادراك الحواس
وهو موافق لما ذهب اليه الشيخ الاشعري من ان
ادراكها من قبيل العلم وهو المختار عند المتاخرين
وللجمهور على انه نوع من الادراك ممتاز عن العلم بالمعنى
وهو المناسب للعرف واللغة وقوله لمن قامت به
لم يكتف بقوله بتكشف بها المذكور وكذا كل صفة مما
يتكشف بها كما لمن قامت به ليدخل ادراك الحيوانات

العلم هو

عليه

العجم

العجم داخل فيه وليس بعلم فاخرجه بقوله لمن قامت به لاقتضاء
من ما يعقل وفيه نوع قشر من بذوي العقول لخروج علم الواجب
فقد اجيب بان من اسباب بدل مفصل من مجموع والمراد على بينة
تكوين العالم والمراد به الخبر الصادق وقدمه لانه متفق
عليه ولم يطعن فيه احد بخلاف السببين الاخرين فان
قيل لم عد الخبر الصادق سببا للعلم مشتقا مع انه من
المدركات بكسر السمع اجيب بان المعلوم بكسر السمع
وجود المسموع الذي منه لفظ الخبر والمعلوم بالخبر مدلول
المسموع فعد لاختلاف مسببيهما سببين مختلفين
وقوله فتقارصدق اي الخبر الصادق وهو ما له نسبة
في الخارج مطابقة وهو معنى قوله المطابق للواقع كقولنا
زيد قائم مثلا فاذا وقع في النفس انه قائم وكان في الخارج
قائما طابق ذلك في الخارج فيسمى خبرا صادقا والمراد بالخارج
الخارج عن مفهوم الكلام وخرج بقولنا بالصادق من الكاذب
وهو ليس له نسبة في الخارج تطابقه فالخبر من حيث هو في
اصطلاح النحويين هو الكلام المركب التام وهو محكوم
نوعين أي قسمين احدهما ايجابي النوعين الخبر المتواتر
اي الخبر المتواتر اي الخبر الصادق الذي يوجب العلم وهو الخبر الثابت على السنة قوم
والخبر الذي هو مقطوع الصدق والا لم ينحصر في النوعين لا يتصور تواطئهم على الكذب
قال العلامة سعد الدين التفتازاني في شرحه
وسمي هذا الخبر مفوضا لما انه لا يقع في الوجود دفعة وانما الذي يقع دفعة هو
العلم الحاصل عنه بل يوجد شيئا فشيئا على التعاقب
والتوالي بلا انقطاع وهو مخالف للمحكي في شرح المختصر المعضد

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)